أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

«منظمة التحرير» في مواجهة كيانات فلسطينية بديلة:
الفرص الممكنة والسيناريوهات المحتملة

إعداد: إياد جبر

كانون الأول / ديسمبر 2022
dimensioncenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

مقدمة

تسير الحالة الفلسطينية بمكوناتها السياسية كافة نحو المزيد من الصراعات الحزبية والشعبية، وتظهر من وقت إلى آخر كيانات جديدة رافضة لما صنعته الخلافات الحزبية، لكن تلك الكيانات لم تأتِ من خارج البيئة الصراعية، بل خرجت من رحم الانقسام، إنْ لم تكن سبباً رئيسياً في صناعته!

مُخطئ مَن يعتقد أن الانقسام الفلسطيني حالة حزبية ثنائية فتحاوية حمساوية، فتلك صورة عامة لا تُعبر إلا عن القشور الخارجية للمشهد الفلسطيني. فإذا أمعنا النظر قليلاً في الحالة الفلسطينية، سنكتشف عشرات الانقسامات والخلافات الحزبية والمجتمعية والجغرافية التي تقف على النقيض من أي محاولات تحت عنوان الوحدة الوطنية.

لم يتعرّف السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني على شعار منظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب، إلا من خلال وسائل الإعلام، وتصريحات القيادات الفلسطينية بألوانها السياسية كافة. فمؤسسات المنظمة التي يتم استحضارها وقت الحاجة بحكم سيطرة التيار الحاكم في حركة فتح، تعيش المواجهة دون أن تكون حاضرة في الميدان!

في الوقت ذاته، لا تجد فصائل المعارضة أي بارقة أمل للتقارب أو الاتفاق على برنامج سياسي موحّد يخرجها من حالة التّيه السياسي؛ لأنها أدمنت الانقسام، حتى القوى الشعبية منها لا تستطيع الظهور في المشهد بعيداً عن الترتيبات الفصائلية.

في ضوء ذلك، تناقش الورقة البحثية تطوُّر الصراع بين منظمة التحرير ومكونات الشعب الفلسطيني الفصائلية والمجتمعية، وَفْق المستجدات التي تفرض نفسها على المشهد الفلسطيني.

أولاً: خلفية الصراع الفصائلي والشعبي مع منظمة التحرير

تناقش الورقة في هذه النقطة مسألتين مهمتين، الأولى تتمحور حول الأسباب التي تدفع الفصائل والقوى الفلسطينية نحو معارضة منظمة التحرير، ومحاولة إنشاء كيانات سياسية مُنافِسة لها أو بديلة عنها، فيما توضح الثانية الأسباب التي تَحُول دون انضمام تلك القوى إلى منظمة التحرير.

منذ الساعات الأولى على ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في 2 حزيران/ يونيو 1964، ظهرت خلافاتها مع الفصائل الفلسطينية، إذ إن ممثلي الفصائل كان لهم موقف سلبي من نتائج المؤتمر الوطني الذي حدّد رؤية المنظمة من الصراع، وموقعها السياسي، واعتبروه فَوْقِيّاً لا يُعبّر عن الجمهور الفلسطيني، خاصةً أن رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري كان يتعرّض لضغوط عربية.

وإذا كانت مصر الناصرية قد لعبت الدور الأساسي في تشكيل منظمة التحرير، فإن كلاً من سورية والسعودية كانتا قد اعترضتا على قيامها، وهو ما دفع نظامَ الرئيس جمال عبد الناصر إلى السعي للحصول على اعتراف عربي بشرعية المنظمة، وهو ما تحقق خلال مؤتمر القمة العربية الثاني المنعقد في الإسكندرية في 10 أيلول/ سبتمبر 1964.

آنذاك، اعتبرت الفصائل الفلسطينية ذلك الأمر تهميشاً لدورها، أو تصديراً لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني على حسابها، وهذا ما دفع الجناح العسكري لحركة فتح إلى تنفيذ أول عملياته العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 1965[1].

مع هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967، ووقوع الأراضي الفلسطينية كافة وبعض الأراضي العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، فقدت منظمة التحرير حاضنتها العربية، ولم تَعُدْ قادرة على لعب دورها السياسي أمام الفصائل الموجودة في الساحة الفلسطينية، والعديد من الفصائل الأخرى التي تشكّلت في تلك اللحظة التاريخية، وهذا ما دفع رئيسها أحمد الشقيري إلى الاستقالة، ومن ثَم تحويل دفّة المنظمة إلى الفصائل الفلسطينية وأبرزها حركة فتح.

لم يكن هذا التحول المهمّ في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية مقتصراً على استبدال الشقيري بياسر عرفات؛ لأن الأفكار القومية التي ميزت ميثاقها في عهد الشقيري أصبحت أفكاراً وطنية فلسطينية. غير أن الخلافات التي شهدتها منظمة التحرير ذات الفكر القومي التي أسسها الشقيري، ظلت قائمة، وأخذت أبعاداً أخرى بعد سيطرة حركة فتح عليها عقب نهاية حقبة الشقيري.

(1) ماهر الشريف، منظمة التحرير الفلسطينية – عودة انبثاق الحركة الوطنية الفلسطينية، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية: 2u.pw/4Zpx8 .

1- أسباب الخلاف بين منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية:

يمكن الحديث عن جملة من الأسباب التي تفسر الخلافات التي ظهرت مبكراً بين منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية على مُختلف ألوانها السياسية.

أ- غياب «شرعية التمثيل الوطني»

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية أول كيان سياسي يُمثل الشعب الفلسطيني، بل حلّت بديلاً عن الهيئة العربية العليا لفلسطين التي تشكّلت عام 1946 برئاسة الحاج أمين الحسيني، بقرار من جامعة الدول العربية، وكان لتلك الهيئة مكتب رئيسي في القاهرة، والعديد من المكاتب الفرعية في دول عربية عدة، فضلاً عن مكتب تمثيل في الأمم المتحدة.

والأهم أن الانتشار الإقليمي والدولي الواسع للهيئة، قابله انتشار واسع أيضاً على مستوى الداخل الفلسطيني؛ لأن الأحزاب والفصائل الفلسطينية كافة اعترفت بها، واعتبرتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على عكس حالة الضعف المحلي التي واجهت منظمة التحرير في مرحلة النشأة[2].

وهذا ما أظهرته الفصائل والاتحادات الفلسطينية التي عارضت قيام منظمة التحرير منذ بداياتها الأولى، إذ حاولت تلك الكيانات التكتل في إطار رافض يدعو إلى انتخابات فلسطينية حرة بعيداً عن كيان المنظمة. وقد ورد ذلك في بيان مشترك عام 1964 ضمّ كلاً من «حركة القوميين العرب» و«جبهة التحرير الفلسطينية» و«اتحاد طلاب فلسطين» و«الشباب العربي الفلسطيني في لبنان»[3].

من جانبها، عملت حركة فتح على تشكيل جبهات ضغط على الشقيري بسبب أساليبه في إدارة منظمة التحرير. ولعل تشكيلها لتكتل تنظيمي فلسطيني من خارج منظمة التحرير، والعمل على مخاطبة العديد من النظم العربية، كان أحد الأسباب التي دفعت الشقيري إلى الاستقالة، خاصةً أن نتائج حرب 1967 عزلت منظمة التحرير عن حاضنتها الإقليمية.

في هذا السياق، كانت «الجبهة الشعبية» قد أيدت مبادرة فصائلية طالبت بعزل الشقيري، وقد وصفت المنظمة وكيانها بالهيكل الفارغ الذي تسيطر عليه الديكتاتورية الفردية والاستخفاف بالجماهير والدجل السياسي[4].

(2) «الهيئة العربية العليا لفلسطين»، الموسوعة الفلسطينية: shorturl.at/KOSTZ .

(3) هيلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، منشورات هاي لايت، لندن، 1984، ص 60.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الثالث، 1967، ص 1018.

لم تفارق أزمة الشرعية الديمقراطية منظمة التحرير الفلسطينية على مدار تاريخها. ورغم انضمام العديد من الفصائل إلى المنظمة، إلا أن الخلاف على الشرعية ظل حاضراً بين الجبهة الشعبية وحركة فتح، الفصيل الأكبر داخل المنظمة. لهذا لم تشارك الجبهة الشعبية في أعمال المؤتمر الأول لحركة المقاومة الفلسطينية الذي دعت إليه حركة فتح في القاهرة عام 1968، وذلك بحجة عدم التساوي في التمثيل الفصائلي أو في تمثيل الأوزان الحقيقية للفصائل داخل منظمة التحرير، خاصةً أن الجبهة الشعبية كانت تقود في تلك الفترة العمل الفدائي المقاوم ضد الاحتلال. وهذا ما وضع الآلية الداخلية لمنظمة التحرير أمام مواجهة جبهة رفض من قِبل الجبهة الشعبية بسبب السيطرة شِبه المُطلَقة لحركة فتح[5].

بمعنى آخر، إذا كان اعتراض حركة فتح على وجود الشقيري على رأس منظمة التحرير قبل عام 1967 بسبب استفراده بالمنظمة وقراراتها، فقد دخلت حركة فتح في خلافات مشابهة مع الجبهة الشعبية وفصائل يسارية أخرى للسبب نفسه.

استمرت إشكالية هيمنة الفصيل الواحد على قرار منظمة التحرير خلال سبعينيات القرن الماضي، وهو ما استدعى تشكيل ما عُرف بـ«جبهة الرفض الفلسطينية»، التي ضمّت كلاً من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية»-القيادة العامة، و«جبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، و«جبهة التحرير العربية». وقد وصل الأمر إلى تشكيل تلك الفصائل لعضويتها، والإعلان عن تشكيل كيان موازٍ برئاسة القيادي أحمد اليماني (أبو ماهر).

حقق ذلك الكيان الذي قاده اليماني نجاحاً نسبياً بعد الحصول على دعم إقليمي، وخصوصاً من العراق وليبيا، غير أنه لم يَدُمْ طويلاً بسبب المتغيرات الإقليمية الناتجة عن اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وما أعقبه من تقارُب إقليمي بين العديد من الدول العربية، ثم خروج منظمة التحرير من لبنان، ما شكّل ضغطاً إقليمياً على جبهة الرفض ودفعها لحلّ نفسها عام 1982[6].

لم تكن إشكالية الشرعية التي عانت منها منظمة التحرير الفلسطينية مُقتصرة على الصراع بين فتح والفصائل الأخرى؛ لأن ثَمة صراعات داخل حركة فتح طفت على السطح خلال حقبة الثمانينيات، ولعل أبرزها الخلافات التي ظهرت آنذاك مع تمرُّد أبي الزعيم (عطا الله محمد عطا الله) عام 1986.

(5) غازي خورشيد، دليل حركات المقاومة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971، ص 112.

(6) عليان عليان، «منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية التحرير إلى إستراتيجية التسوية والاعتراف بإسرائيل (1964-1989)»، عمان: دار الآن، 2021، ص 238.

ويُعتبر أبو الزعيم أحد قادة «جيش التحرير» التابع لمنظمة التحرير في المملكة الأردنية. وأتى التمرد في سياق الحركة التصحيحية، خاصةً أن المنظمة افتقدت في ذلك الوقت حضورها القوي داخل التجمُّعات الفلسطينية بسبب أزمة الشرعية، وتجدُّد الخلافات الداخلية، فضلاً عن مواقفها السياسية من الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلاقاتها الإقليمية[7].
في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، تركز الخلاف الفصائلي داخل منظمة التحرير على البرنامج السياسي للمنظمة، وذلك على حساب الإشكالية المتعلقة بالتمثيل الفصائلي، والشرعية الديمقراطية. ولعلّ تأجيل الخلاف على إصلاح مجالس منظمة التحرير وتجديد شرعيتها الديمقراطية يعود لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وما أعقبها من مؤتمرات مدريد، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993.
أضعف اتفاق أوسلو المكونات السياسية للشعب الفلسطيني كافة، وحوّل منظمة التحرير إلى ما يشبه دائرة تتبع السلطة الفلسطينية يتم استدعاؤها وقت الضرورة. لهذا حاولت الفصائل مراراً إصلاح مجالس المنظمة، وقد توصلت إلى صيغة مناسبة لإصلاح برامجها وهياكلها ومجالسها في القاهرة عام 2005[8].
وقد أعقبت ذلك سلسلة من اللقاءات الفصائلية، أبرزها اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية في بيروت عام 2020، وتفاهُمات الجزائر التي تمّ التوصل إليها في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2022[9].
ولا شك في أن الفشل في تطبيق تلك التفاهُمات يعود إلى أسباب تتعلق بالتمثيل الفصائلي، وتخوُّف حركة فتح والعديد من الأحزاب الصغيرة من دخول فصائل فلسطينية جديدة مثل حركتَيْ حماس والجهاد الإسلامي، فضلاً عن الهُوّة الواسعة في المواقف السياسية بين حركة فتح والعديد من الفصائل الأخرى وخصوصاً فصائل المقاومة.

ب- الخلاف على البرنامج السياسي

يُعد العمل العسكري المُقاوِم العنصر الأبرز الذي من شأنه أن يُضفي الكثير من الشرعية الوطنية على أي مؤسسة أو كيان فلسطيني. وهذا ما ظهر جلياً على الهيئة العربية العليا لفلسطين عام 1946. فمنذ الأيام الأولى لنشأتها، قامت الهيئة بتشكيل مجموعات عسكرية بمساعدة عدد من الدول العربية، وأخذت تعقد تدريباتها العسكرية، الأمر الذي أكسبها الكثير من الدعم الشعبي الفلسطيني الداخلي[10].

(7) ممدوح نوفل، قصة الحرب على المخيمات في لبنان، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 331.
(8)أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية التمثيل الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
https://2u.pw/qSNV2 .
(9)آلاء العملة ومحمد غازي حمد، ورقة حقائق: مخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2020/11 : https://2u.pw/YnYRO .
(10)برهان الدجاني، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

يأتي ذلك على عكس الظروف التي واجهتها منظمة التحرير الفلسطينية. فالمراحل الأولى لنشأة المنظمة شهدت وقوع ما تُعرف بالنكسة الفلسطينية عام 1967، وذلك بعد وقوع الأراضي الفلسطينية كافة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما جعلها عرضة لانتقادات الفصائل الفلسطينية، أو بتعبير آخر، لم تقبل الفصائل الفلسطينية آنذاك أي موقف من منظمة التحرير سوى تبنِّي برنامج المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لهذا ربطت حركة فتح انضمامها إلى منظمة التحرير عام 1967 بشرط تبني هذه الأخيرة الثورة المسلحة كشعار سياسي لها، وقد أكدت حركة فتح ذلك حينما عدّلت ميثاق منظمة التحرير عام 1968 مؤكدة على النهج الثوري[11].

بالتزامن مع رفض حركة فتح الموقف السياسي لمنظمة التحرير، كان موقف فصائل اليسار الأكثر اعتراضاً، حيث اعتبرت الجبهة الشعبية وفصائل يسارية أخرى موقف المنظمة بعيداً عن الشعب الفلسطيني ومقاومته التي ظهرت بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية بعد هزيمة 1967.

في هذه الأثناء لم يتغير الكثير في موقف منظمة التحرير من الاحتلال الإسرائيلي بُعيد سيطرة حركة فتح على قرارها السياسي، وهو ما استدعى تشكيل جبهة رفض وطنية فلسطينية رافضة للحلول السلمية بزعامة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1974. وقد كان تشكيل تلك الجبهة رداً على ما عُرف حينها بـ «برنامج النقاط العشر»[12]، الذي تبنته منظمة التحرير، والذي منح غطاءً شرعياً لوجود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية.

في السياق ذاته، تمّ تأسيس جبهة الإنقاذ في العاصمة السورية دمشق عام 1985، وذلك رداً على عودة علاقات منظمة التحرير بالأطراف العربية التي وقعت اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل. وقد تم اتهام المنظمة بالاستسلام، حيث وجهت الجبهة الشعبية الاتهامات إليها ووصفتها بالانحراف عن القرار الفلسطيني، ودعت إلى إجراء عملية تصحيح، وهو ما قُوبل بتفاعل إيجابي من قِبل قيادة المنظمة في حينه؛ لأن الجبهة الشعبية كان لها تأثيرها القوي داخل المنظمة. وقد ظهرت اعتراضات الجبهة الشعبية على مواقف فصائل المنظمة كافة باستثناء حركة فتح، وهذا ما أجبر الأخيرةَ على التفاوض مع الجبهة الشعبية في تونس وموسكو وبراغ على التوالي عام 1986[13].

على الرغم من ضغط الجبهة الشعبية، نجحت حركة فتح في الالتفاف عليها عَبْر جمع الفصائل المُعارِضة لبرنامج المنظمة السياسي، وتم توقيع الاتفاق الخماسي في الجزائر عام 1987 دون مشاركة الجبهة. ولم يَعُدِ التوافق الفصائلي داخل منظمة التحرير إلا بعد اتفاق تونس عام 1991 وحلّ جبهة الإنقاذ.

(11) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 216.

(12) وثيقة البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة، القاهرة، 1974: https://2u.pw/w5qyg.

(13) ماهر شريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995، ص 352.

ج- ظهور قُوَى الممانعة الفلسطينية

رداً على مسار أوسلو، شهد مقر الجبهة الشعبية- القيادة العامة في دمشق اجتماع 10 فصائل تحت عنوان تحالُف قوى الممانعة الفلسطينية. وتلك الفصائل هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة حماس، والجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية -القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، منظمة الصاعقة، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية- أبو نضال.

المُلاحَظ على هذا التحالف حالة التنوع الأيديولوجي للفصائل ما بين اليسار والوطني والإسلامي، غير أن تأثير هذه الفصائل على المسار السياسي لمنظمة التحرير لم يصل إلى المستوى المطلوب، وهو ما دفع العديد منها إلى الخروج التدريجي من التكتل، والتوجه نحو العمل المُقاوِم الذي عاد إلى الساحة الفلسطينية مجدداً بعد فشل اتفاقيات السلام، وبدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. كما أن خروج حركة حماس من سورية عام 2011 حصر هذا التحالف بين الجبهة الشعبية-القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة، وبات دور التحالف مقتصراً على إصدار البيانات في المناسبات الفلسطينية المختلفة[14].

لم تتوقف الفصائل الفلسطينية عن معارضة ذلك المسار السياسي لمنظمة التحرير، فقد رفضت العديد منها استمرار المفاوضات مع إسرائيل، وأصبحت غزة بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007 مُحرضاً مهماً ضد مواقف منظمة التحرير التي انخرطت في عملية السلام، وتخلت عن دورها التاريخي لذلك الكيان الوليد «السلطة الفلسطينية».

في هذا الإطار، حاولت حركة حماس تشكيل تكتّل فلسطيني مُعارِض بالمشاركة مع قوى اليسار الذي يرفض السلوك السياسي لمنظمة التحرير، ويقدم الكثير من المبادرات والحلول لإصلاحها، وليس الانقلاب عليها. وقد شهد عام 2010 أولى تلك المحاولات، حيث تركز الاجتماع الفصائلي آنذاك على دعوة السلطة الفلسطينية إلى الانسحاب من اتفاق أوسلو. لكن تلك المحاولة لم تحقق أهدافها؛ لأنها جاءت بعد وقوع الانقسام، كما أنها جاءت كردة فعل على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2009[15].

2- الأسباب التي حالت دون دخول فصائل جديدة إلى منظمة التحرير :

يمكن الحديث عن أربعة من الأسباب الرئيسية التي حالت دون انضمام فصائل فلسطينية جديدة إلى منظمة التحرير. السبب الأول سياسي يتعلق بالفجوة الواسعة بين مواقف فصائل المقاومة من العلاقة مع إسرائيل، وحركة فتح التي تهيمن على قرارات المنظمة[16]، بينما السبب الثاني مرتبط بعلاقات منظمة التحرير مع المجتمع الدولي، إذ هنالك العديد من القوى الدولية تصنف حركتَيْ حماس والجهاد الإسلامي كجماعتين إرهابيتين.

(14) وائل المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1994-2006 - دراسة تحليلية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012، ص 79.

(15)جبهات المعارضة ضد منظمة التحرير بين الماضي والحاضر، مجموعة الحوار الفلسطيني، 2022، https://2u.pw/aj9S3.

(16)«أقرها عام 2018 ولم تُنفّذ.. المجلس المركزي الفلسطيني يعلق الاعتراف بإسرائيل والتنسيق الأمني»، الجزيرة نت، 2022/02/09: https://2u.pw/2VVjW .

أما السبب الثالث، فهو مصلحيّ، حيث تخشى فصائل المنظمة انضمام فصائل جديدة كحركة حماس التي تحظى بشعبية كبيرة داخل الشارع الفلسطيني، وهو ما يُعطيها القدرة على منافسة حركة فتح. كما أن الفصائل الصغيرة تتخوف من الحضور الحمساوي الذي سيهدد امتيازات الفصائل داخل المنظمة، خاصةً أن تلك الفصائل الصغيرة أشبه بـ«نخب الصالونات» التي لا تحظى بأي تأييد في الشارع الفلسطيني، والبعض منها عُرف من خلال ظهور قياداتها التاريخية في وسائل الإعلام[17]!

لهذا دائماً ما يتم تفسير الهجوم المتكرر لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمين العامّ لجبهة النضال الشعبي أحمد مجدلاني على حركة حماس في ذلك السياق، فالغالبية العُظمى من الشعب الفلسطيني تجهل أي أعضاء أو قيادات يمثلون هذا الفصيل، والجميع يعرفون مجدلاني فقط. ويقول عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية معتصم حمادة: إنه يفضل بقاء حزبه داخل منظمة التحرير خوفاً من تحمُّل خسائر تتعلق بالامتيازات التي يتم الحصول عليها، معتقداً أن الهيمنة والتفرد الفتحاوي على منظمة التحرير ليس أكثر خطورة من الانضمام لأي كيان تقوده حماس ذات الشعبية الكبيرة[18].

أما السبب الرابع والأهمّ، فيكمن في أن إصلاح منظمة التحرير بات يمثل واحداً من أهم ملفات الانقسام الفلسطيني، وحوارات المصالحة كافة تضمنت ذلك، غير أن حركة فتح تواجه تلك الضغوط عَبْر وضع اتفاقيات أوسلو، والعديد من قرارات الشرعية الدولية، كعقبة أمام انضمام حركة حماس أو أي فصائل فلسطينية أخرى.

لعل التناقض المهم في إصرار حركة فتح وبعض الفصائل الصغيرة في منظمة التحرير، على اعتراف حركة حماس باتفاقيات أوسلو وما تبعها من قرارات الشرعية الدولية، كشرط لانضمامها إلى المنظمة، يكمن في أن بعض الفصائل التي تحظى بعضوية هذه المنظمة لا تعترف بالاتفاقيات السياسية التي وقعتها الأخيرة مع إسرائيل، لكن حركة فتح تعتبر هذا الاعتراف شرطاً لانضمام حماس!

في سياق متصل، فإن ميثاق منظمة التحرير لا يلزم فصائل المنظمة بالتوقيع على الاتفاقيات السياسية، أو الموافقة عليها؛ لأن هذه المنظمة مؤلفة من هيكليات تضمّ العديد من المجالس، والدوائر والاتحادات، والفصائل، وغيرها[19].

لهذا حينما فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، أصبح لديها 76 عضواً في المجلس الوطني الذي يُمثل أكبر وأهم مؤسسة في منظمة التحرير؛ لأن المجلس التشريعي الذي أنشأته السلطة الفلسطينية يتبع المجلس الوطني.

(17) بلال الشويكي، «انضمام حماس والجهاد إلى منظمة التحرير، هل هو ممكن، وكيف؟»، الشبكة، 2022/09/13: https://2u.pw/OzUCY.

(18) مقابلة خاصة مع معتصم حمادة القيادي في الجبهة الديمقراطية، 2022/01.

(19) وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية: www.plo.ps.

وحسب قانون منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، إن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني[20]. لكن ظروف الانقسام الفلسطيني، وما ترتب عليها من تطوُّرات خلال أكثر من عَقْد ونصف من الزمان حالت دون انضمام أعضاء جدد من الفصائل إلى منظمة التحرير.

وتجدر الإشارة إلى أن 14 فصيلاً شاركت في اجتماعات الفصائل الفلسطينية التي انتهت بإعلان الجزائر في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، بينما تمّ تجاهُل أو استبعاد بعض الفصائل الأخرى الصغيرة. ويُعتبر ذلك العدد أكبر من عدد فصائل منظمة التحرير الذي يصل إلى 10، علماً أنه تمّ تجميد عضوية الجبهة الشعبية بسبب خلافاتها مع حركة فتح[21].

(20) «مسؤول فلسطيني: تقليص أعضاء المجلس الوطني إلى «350»، وكالة الأناضول، 2022/01/18: https://2u.pw/oOfVU .

(21) هاني المصري، انسحاب الجبهة الشعبية من "التنفيذية" لا يحل المشكلة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية "مسارات"، نيسان 2010. https://2u.pw/6z0hD .

ثانياً: محاولات خلق كيان بديل أو مُنافِس لمنظمة التحرير

عملياً، لم تَعُدْ منظمة التحرير الفلسطينية ذلك الكيان السياسي المؤثر أو مَن يقوم على صناعة القرار الفلسطيني، حيث وصل الأمر في 8 شباط/ فبراير 2022 إلى تعديل رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير محمود عباس على القانون الأساسي، وإصدار قانون يقضي بجعل المنظمة ومؤسساتها ودوائرها ضِمن دوائر دولة فلسطين، وهو ما اعتبره الكثيرون تجاوُزاً خطيراً لمكانة المنظمة السياسية والقانونية، إذ إنها المؤسسة الفلسطينية المُعترَف بها دولياً، والسلطة الفلسطينية والمؤسسات السياسية الفلسطينية كافة تابعة لها، وليس العكس[22].

قُوبل ذلك القرار بردة فعل فلسطينية غاضبة، وهو ما دفع عباس إلى التراجع عنه، لكن اللحظة التاريخية المصاحبة لهذا القرار من شأنها أن تُفصح عن الأسباب التي دفعت الرئيس الفلسطيني إلى الإقدام على هذه الخطوة.

في 11 شباط/ فبراير 2022، أي بعد قرار التعديل ذلك بأيام قليلة، اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يُعتبر مؤسسة وسيطة بين اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس الوطني، الذي يُعتبر بمثابة برلمان المنظمة والشعب الفلسطيني عموماً.

ترتّب على اجتماع المجلس المركزي العديد من القرارات والترتيبات، سُميت إعلامياً بالمحاصصة الفتحاوية على مرحلة ما بعد عباس. فقد تم انتخاب روحي فتوح رئيساً للمجلس الوطني ليكون رئيساً مؤقتاً للسلطة الفلسطينية في حال غياب عباس، وانتخاب حسين الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ليكون مرشحاً بقوة لخلافة عباس، إضافة إلى العديد من القرارات المشابهة المتعلقة بتنصيب عدد من الشخصيات الفتحاوية للمقاعد الشاغرة والمهمة[23].

ولا شكَّ في أن تلك الترتيبات تمثل تجاوُزاً غير مسبوق للقانون الأساسي ولوائح منظمة التحرير كافة، وتجاوُزاً لإرادة مجالسها وأعضائها من الفصائل والمؤسسات المختلفة، وهذا ما يُفسر صدور تلك التعديلات القانونية عن رئيس السلطة الفلسطينية ثم التراجع عنها بعد انقضاء جلسات المجلس المركزي التي رتبت أوضاع المنظمة وَفْق الرؤية الضيقة للسلطة وقيادة حركة فتح.

(22) ماذا يعني تحويل الرئيس عباس "م.ت.ف" إلى دائرة من دوائر دولة فلسطين؟ وكالة الصحافة الفلسطينية – صفا، 2022. https://2u.pw/NpbYP .

(23) نائلة خليل، «اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني... ترتيب المحاصصة لما بعد عباس»، العربي الجديد، 2022/02/11: https://2u.pw/2y472 .

في هذه الأثناء، تحركت فصائل المعارضة، وأصدرت بياناً مشتركاً في 10 شباط/فبراير 2022، (حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي)، رداً على اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير. ودعا البيان إلى تشكيل مجلس وطني انتقالي بهدف التخلص من تفرُّد حركة فتح وتيارها العامّ، الذي يقوده عباس، بالقرار الفلسطيني[24]. يُذكر أن إجراءات عباس على مستوى منظمة التحرير سبقتها إجراءات أخرى على مستوى المصالحة الفلسطينية، فقرار إلغاء الانتخابات التشريعية والتنفيذية سبق الإجراءات المتعلقة بالمنظمة بأشهر قليلة.

في هذا السياق، يمكن الحديث عن ثلاثة تكتُّلات فلسطينية ظهرت في الفترة الأخيرة في المشهد الفلسطيني، وباتت قيادة فتح ومنظمة التحرير تعتبرها منافساً أو كيانات سياسية بديلة عن المنظمة.

1- المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج:

يُعد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج واحداً من الكيانات الفلسطينية المهمة التي ظهرت في الفترة الأخيرة، لتمثل نصف الشعب الفلسطيني في الخارج، وبعيداً عن المشهد الفلسطيني الداخلي. وهذا ما يُفسر اعتماد المؤتمر الشعبي على الشخصيات والنُّخب الفلسطينية في الخارج، وبدعم فصائلي محدود يقتصر على بعض الفصائل المعارضة لمنظمة التحرير، كحركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لم يُطرح المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، في لقائه الأول في إسطنبول في 25 شباط/ فبراير 2017 كبديل، وهو لا يُقدم نفسه كمُنافِس أو مُعارِض لمنظمة التحرير، بل إنه يسعى إلى الاستفادة من الطاقات الفلسطينية في الخارج. لهذا كان التواصل الفصائلي مع المؤتمر بشكل شخصي ودون أي ترتيبات مُعلنة، فضلاً عن أن غالبية الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو والمناوئة لعباس، حضرت المؤتمر الأول والمؤتمر الثاني في شباط/ فبراير 2022[25].

لكن ضعف البُعد السياسي في نشاطات المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، والتركيز على الاستفادة من الطاقات والخبرات الفلسطينية، وتعزيز فعّالية الجاليات الفلسطينية في الخارج عَبْر التنسيق مع المؤسسات الفلسطينية المُختلفة، يقلل من أهمية الانتقادات الموجَّهة من قِبل منظمة التحرير، خاصةً أن غياب الأخيرة على مستوى الخارج كانت دافعاً ومُحفزاً لولادة المؤتمر الشعبي[26].

(24) محمد ماجد، «فصائل فلسطينية تدعو إلى تشكيل 'مجلس وطني انتقالي جديد'»، وكالة الأناضول، 2022/02/10: https://2u.pw/PiD6k .

(25) «'فلسطينيو الخارج' يعقدون مؤتمرهم الثاني 25 فبراير القادم»، مركز العودة الفلسطيني، 2021/12/20: 2u.pw/aJpTG .

(26) «تأسيس المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج»، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2022/09/03: https://2u.pw/fr1Aw ,

ولعل ما يميز المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج أنه عابر للفصائل الفلسطينية، وهذا تحوُّل مهم في تاريخ العمل السياسي الفلسطيني؛ لأن الفصائل عادةً ما كانت تتصدر العمل السياسي الفلسطيني. ولعل التحول هنا أن النُّخب والشخصيات الفلسطينية أصبح لها حضور، أو قدرة على التأثير في العمل السياسي الفلسطيني، خاصةً أن فكرة المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج ليست مجرد فكرة عابرة، بل هي عمل تراكُمي ومتطوِّر في ساحات خارجية حاضنة للجاليات الفلسطينية.

2-الجبهة الوطنية الفلسطينية:

انطلاقاً من البيان الثلاثي المشترك بين حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي، في 10 شباط/ فبراير 2022، بدأت الترتيبات بين تلك الفصائل الثلاثة، في محاولة لإنشاء كيان سياسي يُعبّر عن أكبر قدر ممكن من الشعب الفلسطيني، ويتبنَّى برنامجاً سياسياً رافضاً لأي اتفاقيات مع إسرائيل، ويدعو إلى إنهاء حالة الانقسام السائدة في المجتمع الفلسطيني، عَبْر إعادة إصلاح مؤسسات منظمة التحرير، وإعادة المسار الديمقراطي الذي توقَّف مع إلغاء عباس للانتخابات في أيار/ مايو عام 2021.

بناءً على تلك الرؤية الثلاثية، جرى التواصل بين قيادات الفصائل الثلاثة والتوافُق المبدئي على فكرة الجسم السياسي الجديد تحت اسم «الجبهة الوطنية الفلسطينية»، إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة والمهمة في اجتماعات بيروت في 24 حزيران/ يونيو 2022، والتي جمعت الأطرافَ المذكورةَ إضافةً إلى الجبهة الشعبية-القيادة العامة، حيث قدمت كل من حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تصوُّرات شاملة حول الجبهة الجديدة، غير أن الوصول إلى الصيغة النهائية لم يحدث، ولم يتم الإعلان عن ذلك الجسم السياسي.

ولعلّ ما أجَّل الإعلانَ عن «الجبهة الوطنية الفلسطينية»، أن حركة حماس أرادت لها أن تكون إطاراً فلسطينياً جامعاً للفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية كافة، بما فيها المؤسسات، كالمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج والمؤسسات الفلسطينية، إضافة إلى المستقلين على المستويين الداخلي والخارجي. وهذه البِنْية تشبه إلى حدّ كبير تلك البنية التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما تم التوافق عليه قبل الذهاب إلى بيروت. إلا أن ورقة الجبهة الشعبية جاءت بطرح مُختلف يحصر الجبهة الجديدة تحت عنوان المقاومة فقط، بعيداً عن الرؤية السياسية التي تقدمها حركة حماس[27].

(27) «إمكانية تشكيل جبهة وطنية فلسطينية»، مجموعة الحوار الفلسطيني: https://2u.pw/zP4rk.

ورغم أن الجبهة الشعبية هي أكثر الفصائل الفلسطينية معارضة لمنظمة التحرير، إلا أن ما قدمته في بيروت تم تفسيره على أنه تراجُع لا يُعبّر عن موقفها المُعلن. لكن بشكل عامّ، لم تتبنَّ الفصائل الأربعة أي موقف رافض لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تطرح كياناً بديلاً عنها، وهو ما جاء في تصريحات عضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية في 28 تموز/ يوليو 2022، حيث أوضح أن منظمة التحرير هي البيت الفلسطيني الجامع، مطالباً بإعادة صياغتها وفقاً لبرنامج وطني يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج[28].

ولا يختلف موقف حماس المُعلن عن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من منظمة التحرير، إذ عبّرت قيادة الأخيرة في 21 حزيران/ يونيو، أي قبل اجتماعات بيروت بأيام قليلة، عن عدم سماحها بوجود كيان بديل لمنظمة التحرير، وطالبت بضرورة إصلاحها، والعودة إلى المسار الديمقراطي لإنهاء حالة الانقسام[29].

لكن بشكل عامّ، يمكن فهم محاولات تشكيل «جبهة وطنية فلسطينية»، في إطار الضغط الفصائلي على حركة فتح لدفعها نحو التراجع عن التفرد بمنظمة التحرير، والعودة إلى مسار المصالحة، أو محاولة لتشكيل كيان سياسي بديل أو منافس للمنظمة، حتى وإنْ كانت الفصائل لم تُعلن ذلك صراحةً، علماً أن تلك المحاولات مستمرة ولم تتوقف عند اجتماعات بيروت.

3-المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليوناً:

في خُطوة غير مسبوقة، نجحت مؤسسات حقوقية وصحافية، والعديد من الشخصيات المستقلة، في تشكيل جسم سياسي فلسطيني جديد يرفض حالة التفرد بمؤسسات منظمة التحرير، ويدعو إلى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

لم يكن المؤتمر الشعبي الفلسطيني- 14 مليوناً محل ترحيب أو مشاركة فصائلية فاعلة. ورغم تنظيم القائمين عليه 16 جلسة متزامنة في قطاع غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني، ومناطق مختلفة على مستوى الشتات الفلسطيني، إلا أن المشاركة الفصائلية كانت ضعيفة.وأغلب الظن أن الفصائل لم تكن مضطرة للتعليق على عقد هذا المؤتمر أو تبني موقف سياسي تجاهه خلال أولى جلساته في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، لولا ردة فعل السلطة الفلسطينية العنيفة، والسلوك القمعي الذي واجهه المجتمعون في رام الله.وقد أدان المجلس الوطني لمنظمة التحرير ظهور كيانات كهذه، واعتبره خُطوة نحو تعزيز الانقسام الفلسطيني وتكريسه، ولا يخدم المصلحة الوطنية والتوافق الوطني والمواجهة الموحَّدة للمخطط الإسرائيلي.

(28)يوسف أبو وطفة، «خليل الحية: "حماس" لا تبحث تشكيل جسم وطني خارج منظمة التحرير»، العربي الجديد، 2022/07/28: https://2u.pw/48ahC .

(29)«الجبهة الشعبية: لا بديل عن منظمة التحرير ولن نسمح بخلق أية بدائل»، دنيا الوطن، 2022/06/21: https://2u.pw/7qcel .

وحرصت الفصائل الفلسطينية المختلفة على إدانة السلوك العنيف الذي واجهت به أجهزة السلطة الفلسطينية المجتمعين في رام الله، دون أن يكون هناك موقف رافض أو داعم لهذا الجسم السياسي الوليد.

لكن حَسَب شخصيات فصائلية، ومطلعين، فإن منظمي اللقاء الأول لهذا المؤتمر هم شخصيات غير حزبية، وأغلبهم ينتمي إلى النقابات الحقوقية مثل صلاح عبد العاطي، وعمر عساف، ورشيد شاهين، وعماد البرغوثي، وغيرهم من الشخصيات القريبة من القيادي الفتحاوي محمد دحلان. وهذا ما يُفسر حالة التجاهُل الفصائلي، خاصةً أن القائمين على المؤتمر لم ينسقوا مع الفصائل أو المؤسسات الفلسطينية المشابهة كالمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

يُضاف إلى ذلك حضور الجهاد الإسلامي (طارق عز الدين في رام الله وخضر حبيب في غزة)، الأمر الذي دفع البعضَ إلى الإشارة إلى وجود دعم إيراني غير مُعلَن. لكن بشكل عامّ أكد الحاضرون الذين يصل عددهم إلى 1000 شخصية أنهم في طريقهم لانتخاب 81 عضواً كمجلس وطني فلسطيني جديد[30].

(30) «'المؤتمر الشعبي الفلسطيني-14 مليوناً' يؤكد أهمية انتخاب مجلس وطني جديد»، العربي الجديد، 2022/11/5: 2u.pw/cNNT3 .

ثالثاً: ردة فعل منظمة التحرير وحركة فتح

تستخدم حركة فتح التي تسيطر على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، أساليب مختلفة لمواجهة أي محاولات فصائلية أو شعبية ساعية إلى تشكيل أي كيان يُمكن أن يشكل ضغطاً أو تهديداً للمنظمة. وتتنوع تلك الأساليب بين اتباع الأسلوب السياسي في العلاقة مع الفصائل، وتوظيف الظروف السياسية، والعلاقة مع الإقليم، وصولاً إلى استخدام الأدوات الأمنية، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية:

1-توظيف الوضع السياسي والقانوني لمنظمة التحرير:

عند متابعة الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية كافة، وخصوصاً التي تقف في صفوف المعارضة، يُلاحظ أن ثَمة حالة إجماع على أن منظمة التحرير هي الممثل الرسمي والوحيد، وأن كل المحالات الرامية لتشكيل كيانات أخرى تنطلق من رفض الوضع السياسي القائم، وتقدم مُقترَحاتٍ أو حلولاً لإصلاح مؤسسات المنظمة، وتحقيق المصالحة الفلسطينية. كما يحرص خطاب فصائل المعارضة على تبديد أي اتهامات تُوجَّه في ذلك الشأن.

وبالرغم من حالة الضعف والترهل التي تبدو عليها منظمة التحرير، إلا أن هذا لا ينتقص من أهميتها بالنسبة للإقليم، فالأنظمة العربية كانت قد ساهمت بشكل فعّال في ظهورها في منتصف ستينيات القرن الماضي، بالتالي لن تسمح بسهولة لأي طرف فلسطيني بتغيير ذلك الواقع، خاصةً أن اعتراف المنظمة بإسرائيل عَبْر المشاركة في مؤتمر مدريد، وتوقيع اتفاقيات أوسلو لم يكن بمعزل عن الأنظمة العربية التي لعبت دوراً رئيسياً في دفع قيادة المنظمة نحو هذا الاتجاه[31].

لذا حينما بدأت بوادر التقارب تلوح في الأفق بين حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (غرفة المقاومة المشتركة، والتحالفات الانتخابية على مستوى النقابات والجامعات)، تحرك الإقليم لمنع أي تحالُف فصائلي خارج إطار منظمة التحرير.

في هذا السياق، أشارت مصادر مطلعة إلى أن محور اللقاء الذي جمع قيادة الجبهة الشعبية بالمخابرات المصرية في القاهرة في 21 أيلول/ سبتمبر 2021، تركز على رفض الجانب المصري لأي تحالُف فصائلي فلسطيني خارج منظمة التحرير، وهذا ما أكدته مصادر فلسطينية عدة بعد فشل اجتماعات بيروت في 24 حزيران/يونيو 2022 الرامية إلى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية[32].

(31) أسعد عبد الرحمن، «منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية التمثيل الوطني»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014/11/21: 2u.pw/JLMmLr.

(32) «تفاصيل لقاء وفد الجبهة الشعبية مع رئيس المخابرات المصرية في القاهرة»، فلسطين الآن، 2021/09/23: 2u.pw/wsjYwl.

لذلك، فإن حرص خطاب فصائل المعارضة على نفي الاتهامات التي تُوجَّه إليها من قِبل قيادة منظمة التحرير حول مساعيها الرامية إلى تشكيل كيانٍ بديل عن المنظمة، ليس موجهاً إلى الداخل الفلسطيني فحَسْبُ، بل أيضاً إلى الإقليم الذي يُعيق ظهور أي كيان سياسي فلسطيني جديد.

2-استغلال العلاقات الإقليمية :

يُشكل إقناع الدولة المضيفة لاجتماع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج واحداً من أبرز العقبات التي واجهت المُنظمين. ولم تفلح المحالات في إقناع الحكومة اللبنانية باستضافة الظهور الأول للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج عام 2017، وقد كان عقد المؤتمر في تركيا هو الخيار البديل. وبالرغم من موافقة الحكومة التركية على عقد جلسات الإعلان عن ظهور المؤتمر الشعبي، إلا أن عقد النسخة الثانية من المؤتمر عام 2022 كان قاب قوسين أو أدنى من الفشل. وحسب مصادر قريبة من المؤتمر الشعبي إن الحكومة التركية كانت ترفض استضافة فعّاليات المؤتمر بطلب من السلطة الفلسطينية، خاصةً أن أنقرة كانت قد بدأت في إجراء بعض التعديلات على سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وهذا ما ظهر في إعلان التطبيع الكامل مع إسرائيل.

في هذا السياق، جاءت استضافة أنقرة لقيادة السلطة الفلسطينية بعد التبادل الدبلوماسي الكامل مع إسرائيل. وهنا أرادت تركيا أن تقلل من التداعيات السلبية للتطبيع على القضية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته ترغب في أن تكون على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية[33].

من جانبها، تستغل قيادة السلطة الفلسطينية تطوُّر علاقاتها مع تركيا لمنع أي حراك فصائلي أو شعبي. وحسب مصادر قريبة من المؤتمر الشعبي، فإن حركة حماس كانت قد لعبت دوراً مهماً في إقناع تركيا باستضافة المؤتمر.

3-استخدام ملفّ المصالحة الوطنية :

تدرك حركة فتح أن الضغوط التي تُمارَس ضد تفرُّدها بالقرار السياسي الفلسطيني هدفها الأول المشاركة، وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير، وأن كافة أطياف الشعب الفلسطيني من فصائل ونُخَب مجتمعية مُختلفة، يهمها الوصول إلى المصالحة الفلسطينية. لهذا دائماً ما تستخدم النُّخب السياسية الفلسطينية مصطلح «إدارة الانقسام» الفلسطيني.

(33)«بعد استعادة العلاقات مع إسرائيل.. تركيا تستقبل عباس بحفاوة وترفض أي تغيير بوضع القدس والأقصى»، الجزيرة نت، 2022/08/24: 2u.pw/7kmCq7 .

ويُعَد استخدام ذلك المصطلح بمثابة اتهام لطرفَيْ الانقسام، وتحميلهما المسؤولية عن الوضع الفلسطيني القائم. حتى أن قيادة الفصائل، وخصوصاً قيادة حماس، لا تُفوِّت أي دعوة تُوجَّه إليها من أي طرف تحت عنوان المصالحة الوطنية، وذلك بهدف تحقيق هدف سياسي خاص بالحركة يقوم على الانفتاح على الإقليم، وفي الوقت ذاته لا تُريد أن تمنح الفرصة لأي طرف يمكن أن يتهمها بتعطيل المصالحة الفلسطينية.

لذلك يُلاحَظ أنه خلال العامين 2021 و2022، حدثت جولات وتفاهُمات فصائلية عدة بين فتح وحماس، في تركيا، ثم لقاءات فصائلية مختلفة في القاهرة، وصولاً إلى إعلان الجزائر الذي تبناه مؤتمر القمة العربية في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. ولعل من شأن تلك اللقاءات في هذه الأوقات المتقاربة زمنياً، تفويت أي تقارُب أو تحالُفات بين الفصائل الفلسطينية خارج إطار منظمة التحرير، وهي سياسة تتبعها حركة فتح في مواجهة الضغوط الفصائلية[34].

واستغلت قيادة المجلس الوطني لمنظمة التحرير ذلك بشكل صريح حينما اتهمت القائمين على المؤتمر الشعبي الفلسطيني 14- مليوناً بالخروج على المصالحة الفلسطينية وعلى ما تحقق في إعلان الجزائر.

4-اختراق صفوف المعارضة :

حرصت قيادة السلطة الفلسطينية على توجيه التهنئة والتواصل بشكل مباشر مع نائب الأمين العامّ للجبهة الشعبية جميل مزهر، بعد عقد الجبهة مؤتمرها الثامن في حزيران/ يونيو 2022. ورغم توجُّه مزهر إلى لبنان لوضع اللمسات الأخيرة على الجبهة الوطنية الفلسطينية، إلا أن عدم التوافق مع حركة حماس حال دون ذلك. غير أن الأشهر القليلة التي أعقبت فشل اتفاق لبنان كشفت عن تحوُّلات مهمة على مستوى فصائل المعارضة الفلسطينية.

ولعل أهم المؤشرات التي توضح ذلك عدم مشاركة قيادات الفصائل بفاعلية في اللقاء الأخير الذي ترتب عليه إعلان الجزائر. الفصائل الفلسطينية، باستثناء فتح وحماس، تحرص في العادة على لقاءات كهذه، غير أن الصورة القادمة من الجزائر حينها أوضحت أن هناك اهتماماً كبيراً من قِبل حماس، من خلال المشاركة برئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، على عكس الفصائل الأخرى بما فيها الجبهة الشعبية، التي شاركت بتمثيل أقل من نائب الأمين العامّ. ويُفهم من ذلك أن ثَمة تحولاً في موقف الجبهة الشعبية، أو تقارُباً مع حركة فتح ظهر جلياً في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، بصدور بيان مشترك عن حركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والجهاد الإسلامي، تحت عنوان القيادة الوطنية الموحدة في محافظة جنين شمال الضفة الغربية. وأشار البيان إلى العديد من الخطوات التي سيتم اتباعها على المستوى الشعبي خلال التصعيد في محافظتَيْ نابلس وجنين.

(34) أسامة أبو أرشيد، «لماذا لا نستبشر بـ'المصالحة الفلسطينية' في الجزائر؟»، العربي الجديد، 2022/10/14: 2u.pw/hVMmGs.

ويُلاحَظ أن البيان جمع حركة فتح بالجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي، واستبعد حركة حماس من مشهد المقاومة في الضفة الغربية، وتلك خُطوة مهمة حققتها حركة فتح على حساب فصائل المعارضة لتشتيت مواقفها.

في هذا الإطار، لعب ممثل حركة فتح عزام الأحمد دوراً مهماً خلال زيارته إلى بيروت بالتزامن مع اجتماعات الفصائل في حزيران/يونيو 2022، حيث جمعه لقاء بطلال ناجي الأمين العامّ للجبهة الشعبية -القيادة العامة، أحد الفصائل التي كانت تتشاور حينها على الجبهة الوطنية الفلسطينية. وقد استبقت حركة فتح تلك الخطوات بمنح فصائل اليسار ستة مقاعد من أصل 15 مقعداً هي مجموع مقاعد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهي خطوة يُمكن تفسيرها في سياق مساعي حركة فتح لإفشال أي خطوات أو محاولات فصائلية ضد منظمة التحرير.

5-ممارسة الضغط الأمني :

حالت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية دون عقد جلسات المؤتمر الشعبي الفلسطيني - 14 مليوناً في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. ورغم حصول الجهات المستقلة القائمة المنسقة للمؤتمر على ترخيص رسمي من بلدية رام الله، إلا أنها لم تتمكن من عقد الجلسات، وكذلك المؤتمرات الصحفية التي كانت مقررة.

في الوقت ذاته، تعرَّض منسق المؤتمر في رام الله عمر عساف للاعتقال من قِبل الأجهزة الأمنية، ولم تلتفت هذه الأخيرة لسَيْل الانتقادات الشعبية والفصائلية والحقوقية والصحفية، واقتحمت المؤتمر الصحفي الذي كان مقرراً في اليوم التالي من أجل الإعلان عن الأعضاء الـ 81 الذين تم انتخابهم كممثلين للمؤتمر الشعبي[35].

يدعم سلوك السلطة الفلسطينية الأمني تلك الإدانات والاتهامات الموجَّهة من أعضاء المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير، والذين يعتبرون فعالياتٍ كهذه تعزيزاً للانقسام، والتفافاً على شرعية منظمة، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وهو موقف مُعتاد من قيادة السلطة ومنظمة التحرير لمواجهة أي محاولات فصائلية أو مجتمعية[36].

(35) عبد الحميد صيام، «أجهزة الأمن الفلسطينية تعتقل عمر عساف منسق المؤتمر الشعبي قبل انطلاقه بساعات»، القدس العربي، 2022/11/5: 2u.pw/ITIcHB .

(36) «المجلس الوطني يدين دعوة المؤتمر الشعبي الفلسطيني لعقد لقاءات بالداخل والخارج»، مصدر الإخبارية، 2022/11/5: 2u.pw/RulaY7 .

رابعاً: السيناريوهات المُفترضة

بناءً على المعطيات السابقة كافة، يمكن تصوُّر المرحلة المُقبلة من خلال السيناريوهات التالية:

1- سيناريو ولادة كيان سياسي فلسطيني مُنافِس أو بديل عن منظمة التحرير :

يفترض هذا السيناريو نجاح تلك المساعي الفصائلية والشعبية المعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الاتفاق على برنامج عمل لمؤسسة سياسية فلسطينية تتبنى مشروعاً وطنياً يُعبّر عن الغالبية العُظمى من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، على أن يكون لهذا المشروع القدرة على جذب أكبر عدد ممكن من الفصائل والنقابات والاتحادات وغيرها من المكونات السياسية والاجتماعية الفلسطينية.

أ- شروط تحقُّق السيناريو

- مشاركة أكبر عدد ممكن من الفصائل الفلسطينية المؤثرة، مثل حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، وغيرها من الفصائل الأخرى، وقوى المجتمع المدني في الداخل والخارج.
- ألا يكون البرنامج السياسي منحصراً في رؤية أو فكر فصائل المقاومة الفلسطينية، أو لا تكون المقاومة ضد الاحتلال هي العنوان الرئيسي، لإعطاء الفرصة للتجمعات الفلسطينية في مختلف المناطق للدخول ضِمن هذا الكيان الواسع الذي يُعبر عنهم.
- يحتاج هذا الكيان إلى بيئة داخلية فلسطينية مناسبة، ومستعدة، ولديها قبول للتفاعل مع كيانات وطنية كهذه تُعبر عنها.
- يحتاج أيضاً لدعم عربي إقليمي، أو على الأقل لقبول الدول العربية والإقليمية الأكثر قدرة على التأثير في القضية الفلسطينية، وعدم تعطيلها لتلك المساعي.

ب- احتمالية السيناريو

من خلال المُعطيات المتوفّرة، فإن الوزن النسبي لهذا السيناريو ضعيف جداً لأسباب عدة هي:

- رغم توافُق الفصائل المبدئي (حماس والجبهتين الشعبية والجبهة-القيادة العامة، بالإضافة إلى الجهاد الإسلامي)، على تشكيل جبهة وطنية فلسطينية، إلا أنها لم تتقدم أي خُطوة في هذا الاتجاه بعد فشل اجتماعات بيروت في 24 حزيران/يونيو 2022، وكل طرف من الأطراف يُحمّل الآخر مسؤولية الفشل.

- تقول التجربة التاريخية الفلسطينية إن أي حركات أو فعاليات من هذا النوع، لا يمكن أن تتجاوز العمل الفصائلي؛ لأن كل المحاولات التاريخية كانت فصائلية. لكن الواضح أن الانقسام الفلسطيني لا ينحصر بين فتح وحماس، بل بين فصائل المعارضة أيضاً.
- واضح أن البيئة الداخلية الفلسطينية غير مستعدة للتفاعل مع كيانات كهذه، فالمؤتمر الشعبي الفلسطيني لم يحظَ بدعم فصائلي أو شعبي. ولولا تدخُّل أجهزة السلطة الفلسطينية بالقوة لمرّت الفاعلية دون أي صدًى إعلامي، فكل إدانات الفصائل وُجهت إلى سلوك أجهزة الأمن، والجميع تجاهَل أهميةَ هذا العملِ السياسيةَ والوطنيةَ.
- الإقليم غير مستعدّ لاحتضان أو دعم كيانات سياسية جديدة أو بديلة عن منظمة التحرير؛ لأن الأخيرة جزء من الإقليم، وهي الكيان السياسي الوحيد المُعترَف به دولياً، وهذا ما تتفهمه الفصائل الفلسطينية كافة، وتركز عليه في خطابها السياسي، خاصةً أن أجندات الفصائل وعلاقاتها الخارجية تلعب دوراً مؤثراً في قراراتها.
- إن معارضة منظمة التحرير ليست ظاهرة دائمة في البيئة السياسية الفلسطينية، بل أقرب ما تكون إلى ردة فعل مؤقتة سرعان ما تنتهي إذا ما نجحت بعض فصائل المعارضة في تحقيق مصالح حزبية.

2 - سيناريو استيعاب منظمة التحرير لقُوَى المعارضة :

يفترض هذا السيناريو نجاح إعلان الجزائر الصادر في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، في تطبيق ما تمّ التوافق عليه بشأن المصالحة الفلسطينية، حيث يُفترض أن تبدأ أولى الخطوات بتشكيل حكومة فلسطينية خلال عام، ومن ثَم العودة إلى تطبيق المسار الديمقراطي على المؤسسات السياسية الفلسطينية كافة بما فيها مؤسسات منظمة التحرير. ومن شأن ذلك إدخال فصائل فلسطينية عدة تحت مظلة منظمة التحرير، على اعتبارها ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني.

أ- شروط تحقُّق السيناريو

- يحتاج هذا السيناريو إلى ضغط إقليمي، وقرار دولي يتجاوز قدرات الأطراف الفلسطينية. ويُعد تبني القمة العربية في الجزائر لملف المصالحة سابقة تاريخية، أعطت المطلعين على الشأن الفلسطيني شيئاً من الأمل في تحقيق إنجاز فلسطيني داخلي.
- يمثل إصلاح مؤسسات منظمة التحرير عَبْر إعادة الشرعية السياسية لها، عاملاً مهماً إنْ لم يكن العامل الأساسي في إنهاء الانقسام. ومن شأن تحقيق ذلك إنهاء خلافات منظمة التحرير مع الفصائل؛ لأن هذه الأخيرة ستكون ضِمن إطار تلك المنظمة.

- لا يشمل الضغط الإقليمي والقرار الدولي الموافقة على تحقيق وحدة فلسطينية شكلية، أو مؤقتة، بل يحتاج إلى مواقف دولية أكثر انفتاحاً على المكونات الفلسطينية، خاصةً أن العديد من الفصائل الفلسطينية مدرجة على قوائم الإرهاب الأمريكية، وهو موقف دولي مرتبط بالصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي".

ب- احتمالية السيناريو

يُعتبر الوزن النسبي لهذا السيناريو الأضعف على الإطلاق، للأسباب التالية:

- إن دخول فصائل المعارضة إلى منظمة التحرير يتجاوز قدرات القيادة الفلسطينية، ويحتاج إلى تغيير فكري وأيديولوجي على مستوى المنظمة، وكذلك على مستوى فصائل المعارضة؛ وذلك لأن الخلافات ليست شكلية أو هي مجرد حضور ووزن سياسي داخل المنظمة، بل ثَمة هُوّة واسعة بين الأطراف على صعيد العلاقة مع إسرائيل ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني.
- ربط العديد من الأطراف الإقليمية الدولية تنازُل قوى المقاومة الفلسطينية عن برامجها السياسية كشرط لتحقيق المصالحة، والدخول كشريك في منظمة التحرير، يخدم الأجندة الضيقة لحركة فتح والفصائل الصغيرة في المنظمة. ويتمّ تبرير التفرد بمنظمة التحرير بتلك الضغوط الإقليمية والدولية التي تواجه المنظمة، وهذا المعنى دائماً يكون حاضراً في خطابات عباس، الذي يعبر عن تمسُّكه بالشرعية الدولية، ويطالب الفصائل بالعمل على ذلك لتحقيق المصالحة الوطنية.

3- سيناريو فشل الفصائل والنُّخَب الفلسطينية في تشكيل كيان سياسي:

يفترض هذا السيناريو فشل كافة المساعي الفصائلية والشعبية في تشكيل كيان بديل أو مُوازٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، خاصةً أن كلّ المحاولات السابقة كانت تنجح بشكل مؤقت لتوفر ظروف إقليمية وداخلية مساعدة، بينما الوضع السياسي الحالي لا يوفر ذلك. حتى أن نجاح تلك الكيانات لم يتطور إلى مستوى كيان فلسطيني جامع، حيث انحصرت المحاولات في بعض الفصائل ذات التوجهات اليسارية، لكنها لم تلقَ تفاعُلاً فلسطينياً وإقليمياً كبيراً معها، كما أنها لم تؤثر بشكل كبير على حضور منظمة التحرير إقليمياً وداخلياً.

أ- شروط تحقُّق السيناريو

يُعبر هذا السيناريو عن الواقع الفلسطيني الحالي. وحَسَب ما يتوفر من مُعطيات تمّ ذكرها في المتن، إن تغيير الوضع الراهن على مستوى العلاقة بين منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية لا يُعتبر مجالاً للتفكير حتى على مستوى النُّخب الفلسطينية المختلفة.

فالتغيير يحتاج إلى تحوُّلات جذرية تتعارض مع مصلحة الأطراف المتحكمة في القرار السياسي الفلسطيني، والأطراف الإقليمية، والدولية، وهو ما يتجاوز قدرة المكونات الفلسطينية الأخرى الساعية إلى التغيير.

ب- احتمالية السيناريو

تسعى حركة فتح لإطالة أمد هذا السيناريو عَبْر الخطوات التالية:

- إجراءات وترتيبات حركة فتح على مستوى مجالس منظمة التحرير كخطوة استباقية لما بعد مرحلة عباس، وهو ما سيطيل من أمد الصراع بين فصائل المعارضة ومنظمة التحرير، ويحافظ على استمرار الوضع الحالي.
- تواجه حركة فتح والسلطة الفلسطينية أي محاولات للتغيير بكل الوسائل الممكنة، وتعتبر أي تغيير على الوضع الحالي نهاية للتيار المسيطر على الحركة وعلى السلطة الفلسطينية.
- تبقى محاولات فصائل المعارضة، والنُّخب الشعبية محدودة، كما أنها غير قادرة على تنظيم نفسها، لارتباط كل طرف بمصالح داخلية وإقليمية مختلفة.

خلاصة

تبقى مطالب إصلاح منظمة التحرير، ومحاولات تعديل مسارها السياسي، أو ظهور كيانات مُنافِسة أو بديلة لها، قائمة وتتجدد بأوجُه مختلفة وَفْقاً للعديد من المتغيرات، وأبرزها الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتطوُّر العلاقة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي.

وبالرغم من استمرار حالة الرفض الفصائلي، والشعبي لسلوك منظمة التحرير، إلا أن مستوى التأثير أخذ في التراجع، أو أنه لم تستطع النُّخب الفصائلية والشعبية الفلسطينية في الوقت الراهن الضغط على المنظمة ودفعها نحو الاستجابة لتلك المطالب المشروعة. ويكمن السبب في أن الرفض التاريخي الذي بدأ مع نشأة منظمة التحرير استفاد من حالة الانقسام الإقليمي، وخروج المعارضة والرفض الفصائلي من داخل جسم المنظمة؛ لأن اليسار الفلسطيني الذي وقف في خانة المعارضة كان يعارض من داخل تلك المنظمة، على عكس هذه المرحلة. فعضوية الجبهة الشعبية في منظمة التحرير مُجمَّدة، وفصيلَا التيار الإسلامي (حماس والجهاد الإسلامي) ليسا عضوين. حتى أن محاولات القوى الشعبية التي تتبع مؤسسات مجتمع مدني وشخصيات سياسية تعمل من خارج منظمة التحرير، وهذا ما يُضعِف قدرتها على التأثير.

إضافة إلى ذلك إن الجغرافيا التي تتحرك منها مؤسسات منظمة التحرير، خاصةً بعد انتقالها من تونس إلى العمل من داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، منحتها ميزة إضافية قلَّلَتْ من تأثير الإقليم والتأثير الفصائلي والشعبي.

لذلك يمكن القول: إن الحالة الصراعية القائمة بين منظمة التحرير وقُوَى المعارضة الفلسطينية سوف تبقى على المديَيْنِ القريب والمتوسط في إطار السيناريو الثالث، أي «استمرار الوضع القائم».

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net